

هل تغير المرأة التونسية المعادلة مرة أخرى

ليلي الهمامي: حضور المرأة في الانتخابات مازال ضعيفا

المشاركة في الندوات والبرامج، حيث تتحدث عن رؤيتها كخبيرة أممية لما ينتظر تونس في المرحلة القادمة، وهل ستكون الديمقراطية الناشئة قادرة على الصمود والالتزام بما تمت صياغته في دستورها، وإعادة تأسيس قاعدة راسخة وسط الاقتصاد المتدهور في البلاد والشهد السياسي المنهار.



ولتحقيق ذلك، ترى الهمامي أن أولى الخطوات التي يتوجب اتخاذها بعد انتهاء الانتخابات وتوضيح الصورة، هي إصلاح المسار الديمقراطي، وذلك من خلال تعديل بوصلته نحو النظام الرئاسي، عوض النظام الهجين الحالي. وترى أن تونس تحتاج إلى سلطة تشريعية قوية توازيها سلطة تنفيذية لها كل صلاحيات الفعل والتسيير. وترى أن التجربة الراهنة أكدت محدودية النظام الذي أفرزه دستور 2014 لذلك يجب أولا إصلاح هذا المسار. وتعتبر المرشحة الرئاسية السابقة أن تونس تحتاج إلى شخصية مستقلة تتولى منصب الرئيس وتكون قادرة على تجميع التونسيين بمختلف حساسياتهم وأداء دور تحكيمي بعيدا عن المحاصصة.

دكتاتورية جديدة

تعتبر ليلي الهمامي أن أخطر ما يهدد الديمقراطية الناشئة في تونس هو تشكل دكتاتورية جديدة تحت غطاء الديمقراطية، وهو وضع أفرزته تداعيات ما شهدته تونس منذ 2011، التي عادت بالبلاد إلى مرحلة الاحتكار حيث تتحكم الأئمة السياسية في مفاصل الدولة والمشهد الإعلامي والسياسي العام من أجل إقصاء أغلبية الشعب من دائرة التأثير في صناعة القرار.

وقدمت ليلي الهمامي ترشحها بصفتها مستقلة، وهي ترى أن التجربة تؤكد أن هيمنة الأحزاب لم تنج إلا الأزمات والانهايار لذلك يجب العمل على دعم الشخصيات المستقلة من أجل أن تكون عنوانا لوحدة تونس ومناقعتها. وتنسب إلى أن دعم الاستقلالية في العمل السياسي هو الضمان الوحيد لإخراج البلاد من دائرة حرب المواقع والمحاصصة والمحسوبية وتصفية الأحزاب.

وعن حضور المرأة في الانتخابات تقول الهمامي إنه لا يتجاوز 3 بالمئة في الرئيسية و 11 بالمئة في التشريعية وهذه نسبة ضعيفة مقارنة بما يحمله المجتمع التونسي من انتعاش وتقدير لدور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتقول إن مواجهة الحقيقة ليست مع المجتمع الذي استوعب قيم الحدأة وشجع حقوق المرأة ودفع بتعليم الإناث وتشجيعها لدخول مجال العمل والنشاط المدني والسياسي، بل مع طبقة اجتماعية محافظة متغلقة تسودها ثقافة رجالية لا تستحضر المرأة إلا كعنصر ثانوي.

وتلفت ليلي الهمامي إلى أن ترشحها في انتخابات 2014 وفي 2019 كان يقوم على التمرد على هذه الثقافة. وتقول "ترشحي هو إعلان ثورة ثقافية لا فقط داخل الطبقة السياسية بل داخل الوعي الجمعي المتهدم حول ذكورية القائد والزعم الرئيس". وتختتم قائلة "أنا من النساء العربيات اللاتي يؤمن بأن الثورة الحقيقية تتم في الأذهان والعقول والديمقراطية ليست تجميل قوانين أو تغيير دستور بقدر ما هي تحول في الأفكار والقيم التي تقود المجتمعات نحو التقدم، نحو مثل الحرية والعدالة والمساواة".

أمنة جبران
صحافية تونسية

من بين الأسماء التي ظهرت على الساحة التونسية خلال انتخابات 2014 اسم ليلي الهمامي، هذه السيدة غير المعروفة في المشهد التونسي بشكل عام والقادمة من لندن والتي أثارت الكثير من الجدل ونظر إليها كثيرون في ذلك الوقت على أنها تبحث عن الشهرة باعتبار أنها لا تملك مقومات الترشح لرئاسة البلاد في إحدى أصعب الفترات.

وبعد الانتخابات، غابت ليلي الهمامي، وهي أستاذة الاقتصاد والعلوم السياسية ومستشارة لدى منظمات دولية في بريطانيا وعملت كخبيرة في مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، عن الساحة، لتعود مجددا بإعلانها الترشح للانتخابات الرئاسية في سنة 2019، لكن لم يتم قبول ترشيحها هذه المرة، حيث رفضت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الملف الذي تقدمت به.

ومؤخرا، عادت ليلي الهمامي إلى الأضواء بعد أن أعلنت الدخول في إضراب جوع وحشي بعد تعرض منزلها للحرق، معتبرة أن "الحادثة لها علاقة بالانتخابات الرئاسية". وتشير بقولها "لو كانت حادثة وحيدة لما قمت بإضراب الجوع لكن المضايقات تراكمت وكبر حجمها وخطرها".

وقالت الهمامي "المافيا السياسية في تونس أحرقتوا بيتي قبل الانتخابات". وأشارت في مقطع فيديو إلى أن مرشحين مدعومين من جماعات يتلقون تمويلات من جهات خارجية، حرقوا منزلها الذي كان يحتوي على آلاف التذاكر من المواطنين التونسيين لترشحها في الانتخابات ووثائق ومستندات هامة. وتصف الهمامي في لقاء مع "العرب"، الأجواء الانتخابية بأنها "سيئة جدا".

خارج السباق

تراهن ليلي الهمامي على استقلاليتها ومؤهلاتها العلمية والأكاديمية والخبرة التي راكمتها من تجارب العمل في منظمات دولية لإقناع الناخبين ببرنامجه الانتخابي. وكانت تتطلع إلى دعم جهود النساء للتقدم في مواقع صنع القرار. لكن الهمامي خرجت من السباق نحو قصر قرطاج من التصفيات، تاركة المجال لعبير موسى وسلمي اللومي الرقيق.

وقالت عن رفض ملفها "ترشحي وقع رفضه لأسباب لوجستية في صلة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي ارتكبت عدة أخطاء تضعني في موضع لا يتساوى في الحظوظ مع باقي المرشحين". وأضافت أن "الطعن في قرار الهيئة وقع قبوله من المحكمة الإدارية شكلا ورفضه أصلا والجلسة الختامية ستكون صباح الأربعاء لنرى نزلة المحكمة وإضافتها"، معربة عن أملها في أن "لا تكون المحكمة الإدارية قد انحدرت إلى مربع السياسة الإقصائية التي ما ورغم مغادرتها الأطراف السياسية".

إلا أن الهمامي حاضرة إعلاميا من خلال

الشباب والنساء أصوات حاسمة في رسم المشهد السياسي الجديد



في الصفوف الأمامية

وكانت المرأة التونسية قد حصلت لأول مرة على حق التصويت في عام 1957، أي بعد عام واحد من استقلال البلاد. وبعد عامين، تمكنت النساء في تونس من تولي مناصب هامة في المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية، وكذلك في الحكومة والبرلمان. ثم في سنة 2014، ترشحت كل من أمينة منصور قروي وكلثوم كئو لمنصب الرئاسة في سابقة منذ إعلان الجمهورية.

مشاريع وبرامج

في الوقت الذي تبدأ فيه الانتخابات التونسية في تقييم المرشحين، تتوقع الغربي أن يقع الاختيار في النهاية على الشخصيات التي تحمل مشاريع وبرامج "تدعم طموح المرأة التونسية في تحقيق الحرية والمساواة التامة وتعزيز الإنجازات القانونية والاجتماعية للمرأة".

وتضيف "مفهوم التكافؤ ضروري لدعم الديمقراطية التونسية الناشئة ليس فقط من حيث المبدأ ولكن لأن الديمقراطية التي لا تمثل المجتمع بأسره تعتبر ديمقراطية منقوصة". ورغم أنه من المتوقع أن تشهد تونس مشاركة عالية للناخبين في الاستحقاقات المقبلة، إلا أن هناك دعوات متزايدة لتبني تصويت عقابي ضد الطبقة الحاكمة وجميع من توافق معها أو تعامل معها في المرحلة التي تلت الثورة وتميزت بالعديد من الأزمات وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية.

وهنا تقول الغربي إن "التصويت العقابي في ديمقراطية تمثيلية حديثة يهدف عادة إلى التعبير عن استياء الناس من أداء الخطة السياسية. ولكن في تونس، هذا التمشي يمكن أن يشكل خطرا على ديمقراطيتها الناشئة ولذا يجب علينا في الأيام القادمة التركيز على التوعية وشرح عدد من النقاط الهامة للناس وخاصة تلك التي تتعلق برهانات للديمقراطية وتعقيدات الدولة وشؤونها وذلك لتحفيز المواطنين على التصويت بمسؤولية".

وكانت المرأة التونسية قد حصلت لأول مرة على حق التصويت في عام 1957، أي بعد عام واحد من استقلال البلاد. وبعد عامين، تمكنت النساء في تونس من تولي مناصب هامة في المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية، وكذلك في الحكومة والبرلمان. ثم في سنة 2014، ترشحت كل من أمينة منصور قروي وكلثوم كئو لمنصب الرئاسة في سابقة منذ إعلان الجمهورية.

أما في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية لسنة 2019، فإن كئو والقروي فضلتا عدم الترشح هذه المرة واختارتا بدلا عن ذلك الدخول في السباق البرلماني الذي يعتبر الأصعب والأهم في نظر التونسيين.

وفي غياب كئو والقروي، حضرت شخصيات أخرى في الرئاسية لسنة 2019، حيث تقدمت للترشح 12 امرأة للحصول على أعلى منصب في البلاد، ولكن موافقة الهيئة لم تشمل سوى مرشحتين اثنتين هما عبير موسى، زعيمة الحزب الدستوري الحر، وسلمي اللومي الرقيق، زعيمة حزب الأمل.

وفي حين أن الرقيق، التي قد تنسحب من السباق في الأيام القادمة لصالح مرشح توافقي للقوى الوسطية في البلاد، كانت قد صرحت بدعها لمشروع قانون

وتؤكد إقبال الغربي أن "الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق من دون مساواة. لذا من الضروري أن تتمتع المرأة بالمواطنة الكاملة في القانون وأمام القانون". وتضيف أن "المجتمع الدولي اليوم يرى أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وهي حقوق كونية وغير قابلة للتجزئة، وهذا ما يدفعا للقول إن تونس التي تتطلع إليها لا يمكن إلا أن تكون دولة ليبرالية وتعددية وعلمانية".

ومنذ ثورة يناير 2011، تغيرت ملامح معركة المرأة الحقوقية في تونس، حيث فرضت المواجهة مع القوى الرجعية في تونس المزيد من مشاركة المرأة في العمل السياسي إضافة إلى انخراطها في العملية الديمقراطية لضمان استمرار الجمهورية ومبادئها على تهديدات المتشددون ومعاداتهم للحقوق العامة والفرديّة في البلاد. وتعتبر إقبال الغربي أن كفاح المرأة التونسية اليوم له جذوره التاريخية التي تمتد على مدى الآلاف من السنين وتشمل العديد من الشخصيات النسائية التي شكّلت "اللاوعي الجماعي" في البلاد، مثل "عليسة، مؤسسة قرطاج والكاهنة التي كانت وما زالت رمزا للمقاومة والذّفاع على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والسياسية المحلية". وتضيف الغربي أن المشاركة النسائية استمرت خلال وبعد الثورة التونسية، حيث "لعبت المرأة دورا محوريا" وذلك من خلال الانضمام إلى مختلف "التحركات الاجتماعية والمسيرات إضافة إلى تعميم نماذج المقاومة وتنظيم مسيرات وحملات اجتماعية بهدف تعزيز التضامن بين مختلف الفئات في البلاد".

تعتبر المرأة التونسية رقما صعبا في المعادلة الانتخابية التي تقبل عليها تونس، سواء على مستوى الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، حيث تمثل قاعدة انتخابية هامة تراهن عليها الأحزاب الحداثيّة والليبرالية في منافستها للتيار الإسلامي.

إيمان الزيات
كاتبة تونسية

لم تبدأ الحملة الانتخابية في تونس بعد، لكن الاهتمام بالانتخابات الرئاسية انطلق منذ أسابيع، وانطلقت النقاشات المفتوحة على منصات التواصل الاجتماعي وفي الأمان العامة مما يعكس تطلع التونسيين للموسم الانتخابي الجديد وإصرارهم على متابعة الأحداث والرغبة في استطلاع برامج المرشحين ومدى التزام هؤلاء بتمثيل الناخبين.

حسب الإحصائيات المتاحة على موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فقد تم تسجيل حوالي 1.5 مليون ناخب جديد سيدلون بأصواتهم لأول مرة. والمسجلون الجدد، وفقا للهيئة، أغلبهم من الشباب والنساء، مما يعني أن هاتين الفئتين ستكونان قادرتين ربما على لعب دور محوري في رسم المعادلة السياسية في البلاد خلال السنوات القادمة.



تعتبر المرأة التونسية، على وجه الخصوص، كتلة انتخابية هامة وحاسمة خاصة إذا ما أفضت الانتخابات إلى جولة ثانية، كما هو متوقع. فخلال الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، كان الجسم تقريبا للنساء اللاتي ساهمن بقدر كبير في صعود الباجي قائد السبسي إلى السلطة وفوزه ببارق مهم، حيث حصل الرئيس الراحل على نسبة 61 بالمئة من أصوات النساء، مقارنة بـ 39 بالمئة لخالفه المنصف المرزوقي.

مشهد مختلف

رغم اعتبار المرأة كتلة انتخابية قادرة على تغيير المعادلة مرة أخرى، فإن المشهد السياسي اليوم مختلف تماما عن سنة 2014 وذلك نتيجة الانقسامات الحادة داخل العائلة الوسطية والتجانبات السياسية التي بلغت ذروتها مع القبض على مرشح الرئاسة وزعيم حزب "قلب تونس" نبيل القروي.

وأثارت الانقسامات والتجانبات وغيره من الصراعات بين الأحزاب الوسطية، سواء في العلن أو في الخفاء، عدة مخاوف من تشتيت الأصوات لصالح مرشحين قد يمثلون تهديدا حقيقيا لمكتسبات المرأة وما انتزعه التونسيون على مدى سنين من حقوق فردية وعامة. وتعتبر عن ذلك سناء غنيم، رئيسة جمعية "نساء وقيادة" والمتحدثة باسم حملة المرشح الرئاسي عبد الكريم الزبيدي، بقولها "العرب"، "الساحة السياسية اليوم تعاني من عدة انقسامات وهذا بالطبع يعكس على مختلف توجهات الناخبين والناخبات وقد يشتت الأصوات في مرحلة لاحقة. أما عن الانقسامات داخل الكتلة الانتخابية النسائية فإن هذا يعود بشكل رئيسي إلى خيبة الأمل التي شعرت بها المرأة التونسية إثر انتخابات عام 2014".

وتضيف غنيم "نعمل اليوم على تجاوز إمكانيّة تشتت الأصوات مما قد يتسبب لاحقا في فشل محتمل لكل المرشحين التقدميين والوسطيين". وتتفق الباحثة التونسية في قضايا المرأة والإسلاميات إقبال الغربي مع غنيم في هذا الاتجاه، حيث ترى أن النساء في تونس اليوم "لا يشكلن كتلة